الصين تنشر رسمياً قانون العلامات التجارية (مسودة للمراجعة) لإبداء الرأي العام

بقلم/ هان-مي تسو

في 27 ديسمبر، 2025، نشرت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب في الصين رسميًا "قانون العلامات التجارية في جمهورية الصين الشعبية (مسودة للمراجعة)" لإبداء الرأي العام. وتمثل هذه المراجعة التعديل الخامس منذ تطبيق قانون العلامات التجارية الصيني في عام 1983، وتعيد بناء النظام بشكل جذري فيما يتعلق بالتسجيل بسوء النية، وكفاءة الإجراءات، وممارسة الحقوق. وعلى الرغم من أن مسودة التعديل حذفت بعض المقترحات السابقة المثيرة للجدل، مثل مقترح "بيان الاستخدام الإلزامي لمدة خمس سنوات" و"النقل الإلزامي للتسجيلات بسوء نية "، لم تتغير أهداف سياستها الأساسية المتمثلة في الحد من الطلبات بسوء النية، وتعزيز التزامات الاستخدام، وتحسين الكفاءة الإجرائية.

ولمعالجة مشكلة السوق القديمة المتمثلة في التسجيل بسوء النية، تقدم مسودة التعديل هذه آلية حوكمة متعددة الأبعاد. حيث تنص المادة 18 من مسودة التعديل صراحةً أنه لن يتم تسجيل طلبات العلامات التجارية التي "ليست لغرض الاستخدام وتتجاوز احتياجات الإنتاج والأعمال العادية بوضوح"، مما يوفر أساسًا مباشرًا لتحديد ما إذا كانت التسجيلات الدفاعية تشكل "احتكارًا سيئ النية" للعلامات التجارية. وتقدم المادة 53 الداعمة عقوبات إدارية، حيث يمكن أن يفرض على مقدمي الطلبات الذين ينتهكون المادة 18 عن سوء نية ويتسببون في آثار سلبية غرامات تصل إلى 100,000 يوان صيني. ولمكافحة إساءة استخدام حقوق المقاضاة بشكل أكبر وتحقيق التوازن بين حماية الحقوق وإساءة استخدامها، تنص المادة 78 من مسودة التعديل على أنه يمكن للمحاكم الشعبية معاقبة دعاوى العلامات التجارية المرفوعة بسوء نية، وأن يتحمل الطرف الذي رفع الدعوى المسؤولية المدنية عن الأضرار التي لحقت بالطرف الآخر. فعلى سبيل المثال، إذا قامت مؤسسة ما، بتسجيل علامة تجارية مملوكة لشخص آخر بشكل استباقي وبسوء نية، ثم رفعت دعوى قضائية ضد المالك الأصلي بتهمة التعدي على حقوق الملكية الفكرية، فإن هذا الفعل من التقاضي بسوء نية لن يواجه عقوبة قضائية فحسب، بل سيتطلب أيضًا تعويضًا عن الخسائر الاقتصادية التي تكبدها الطرف الآخر.

أما فيما يتعلق بحماية الحقوق الموضوعية، تضع المادة 20 من مسودة التعديل تعديلات جوهرية على حماية العلامات التجارية الشهيرة، حيث تلغي المتطلب السابق "التسجيل المسبق في الصين" وتحقق تغطية شاملة لحماية العلامات التجارية الشهيرة عبر مختلف الفئات لمكافحة تقليد العلامات التجارية الشهيرة بشكل فعال عبر مختلف الفئات. علاوة على ذلك، للتكيف مع حاجات العصر الرقمي، تشمل المادة 14 من مسودة التعديل صراحةً على "العلامات المتحركة" في نطاق العلامات التي يمكن تسجيلها. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تحصل أنواع جديدة من العلامات مثل الشعارات الديناميكية في منصات مقاطع الفيديو القصيرة أو العلامات المتحركة في ترويج العلامات على حماية قانونية مما يلبي احتياجات أشكال عرض العلامات التجارية المتنوعة في عصر الاقتصاد الرقمي.

أما فيما يتعلق بالكفاءة الإجرائية وآليات الحماية، فإن مسودة التعديل تُجري أيضاً تعديلات كبيرة. ولتسريع عملية تسجيل العلامة التجارية، تم تقصير مدة الاعتراض على الفحص الأولي من 3 شهور إلى شهرين، مما يتطلب من مالكي العلامات تطبيق استراتيجيات مراقبة أكثر صرامة. وفي نفس الوقت، تشجع مسودة التعديل قواعد التعليق في الإجراءات الإدارية.

وتنص المادة 40 أنه إذا كان من اللازم تحديد الحقوق المسبقة بناءً على نتيجة قضية أخرى يتم النظر فيها في المحكمة الشعبية أو يتم التعامل معها بواسطة عضو إداري، فأنه "يجب تعليق الإجراء الإداري بشكل عام" بدلاً من "يمكن تعليقه". ولا يستمر الإجراء إلا بعد التخلص من سبب التعليق.

وفيما يتعلق بالمسؤولية القانونية وحساب الأضرار، توضح المادة 74 من مسودة التعديل أنه "في حالة التعدي المتعمد على الحق الحصري في استخدام علامة تجارية، وفي حال كانت الظروف خطيرة، يمكن تحديد مقدار التعويض بما يتراوح بين ضعف وخمسة أضعاف المبلغ المُحدد وفقاً لخسارة صاحب الحق، أو مكاسب المتعدّي، أو مضاعفات رسوم الترخيص"، وتشمل بشكل منفصل "النفقات المعقولة المدفوعة من قبل صاحب الحق لإيقاف التعدي". ويعيد هذا الحكم حق صاحب الحق للاختيار بين الخسارات الفعلية أو أرباح التعدي في التعويضات، مما بوفر نظام حساب تعويضات أكثر ملاءمة.

وفيما يتعلق بتنظيم استخدام العلامات التجارية وتوضيح المسؤوليات، تنص المادة 56 من مسودة التعديل أنه "إذا أصبحت علامة تجارية مسجلة اسمًا عامًا للبضائع التي تم الموافقة عليها لأجلها أو لم يتم استخدام هذه العلامة لمدة ثلاث سنوات متواصلة دون سبب مبرر، يمكن لإدارة العلامات التجارية في مجلس الدولة شطب العلامة التجارية المسجلة." ويمنح هذا التعديل الهيئات الإدارية صلاحية الإلغاء الوقائي لتعزيز نظام العلامات القائم على الاستخدام ومنع التكاسل وإهدار موارد العلامات التجارية وإتاحة الفرصة لمزيد من تسجيلات العلامات من قبل شركات فعلية. وتوضح المادتان 66 و67 ظروف المخالفات بالنسبة لوكالات العلامات التجارية والممارسين. حيث قد تُفرض غرامات تصل إلى 200,000 يوان صيني على الوكالات التي تساعد في التسجيل بسوء نية، أو تقبل التعاقدات التي تنطوي على تضارب في المصالح، أو تزور الوثائق القانونية، وفي الحالات الخطيرة، قد يتم تعليق قبول أعمال وكالة العلامات التجارية. وقد تُفرض غرامات تصل إلى 100,000 يوان صيني على الممارسين الذين يقبلون التعاقدات بشكل مستقل أو يمارسون عملهم في عدة وكالات في وقت واحد. وتهدف هذه الممارسات إلى تعزيز نزاهة قطاع وكالات العلامات التجارية وتنظيم نظام الصناعة من خلال معايير عقوبات واضحة.

وتم نشر مسودة التعديل هذه لإبداء الرأي العام حتى تاريخ 10 فبراير، 2026. ويمكن للجمهور العام والممارسين الدخول إلى موقع مجلس الشعب (www.npc.gov.cn) أو قاعدة بيانات القوانين واللوائح الوطنية (flk.npc.gov.cn) لتقديم التعليقات أو إرسالها بالبريد إلى لجنة الشؤون التشريعية التابعة للجنة الدائمة لمجلس الشعب الوطني. وبناءً على الممارسة التشريعية والمرحلة الحالية من المراجعة، من المتوقع أن يتم سن قانون العلامات التجارية المعدل خلال عام 2026، على الأرجح في النصف الأول من العام، مع توقع إجراء تعديلات طفيفة فقط في هذه المرحلة.